The repercussions of social shocks on the social structure in the city of Fallujah

Saleh Hadi Fahd
Email: salehhadi1973@gmail.com
Dr. Nabil Noman Ismail Hassan
Email: nabeelnaman1956@gmail.com
College of Arts / Sociology Department /University of Baghdad

DOI: 10.31973/aj.v3i137.1683

Abstract
Since the beginning of the eighties of the last century, Iraq has lived long and continuous years of crises when it fought in the midst of two wars and an economic blockade since August 1990 and then the occupation of Iraq in 2003. All these developments left dangerous effects and repercussions on the societal conditions of Iraq in terms of material and human and caused a crack in its construction, balance and functions. On another level, these circumstances have caused pollution in the psychological and social climate on the ground, which has become saturated with the dust of enmity and hostility among its children. There is the fact that the effects of war on society and the consequent problems in the moral and ethical aspects and the public relations of society is the most influential and complex problem of the post-war in particular. It remains tilted to such an extent that it is difficult to predict its effects in a society like Iraqi society.
Key words: social trauma, corruption, social causes, social peace

تداعيات الصدمات الاجتماعية على البناء الاجتماعي في مدينة الفلوجة

الباحث: صالح هادي فهد **أ.م.د. نبيل نعمان اسماعيل حسن**
كلية الآداب / قسم الاجتماع / جامعة بغداد **كلية الاداب / قسم الاجتماع / جامعة بغداد**
salehhadi1973@gmail.com **alehhadi1973@gmail.com**

(مُلَخَّصُ البَحث)

عـانى المجتمـع العراقـي مـن المحـن وكـوارث الحـروب مـا عانـاه أبـان حكـم النظـام الـدكتاتوري السـابق والمآسـي التـي صـنعت معانـات رهيبـة عاشـها المجتمـع العراقـي نتيجـة لسياسات وتصرفات انفرادية غير منضبطة التي أدخلت البلد بدوامة الحروب منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عاش العراق سنوات طويلة ومتواصلة من الازمات حين خاض غمار حربين وحصاراً اقتصادياً منذ اب١٩٩٠ ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وذاق ويلاتها حتى أدت إلى تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وكل هذه التطورات تركت آثار وتداعيات خطيرة على الأوضاع المجتمعية للعراق من الناحية المادية والبشرية

واحدثت تصدعا في بنائها وتوازنها ووظائفها . وعلى صعيد اخر أحدثت تلك الظروف تلوثا في المناخ النفسي والاجتماعي على ارض الواقع الذي صار مشبعا بغبار العداوة والاستعداء بين أبنائها هناك حقيقة ان تأثيرات الحرب على المجتمع وما ترتب عليها من مشاكل في الجوانب القيمية والأخلاقية والعلاقات العامة للمجتمع هي المعضلة الأكثر تأثيرا وتعقيدا لما بعد الحرب خاصة انها تبقى مائلة الى حد طويل من الصعب التنبؤ بآثارها في مجتمع مثل المجتمع العراقي.

الكلمات الافتتاحية : الصدمات الاجتماعية، الفساد، الاسباب الاجتماعية، السلم الاجتماعي.

المحور الأول : دور الصدمات الاجتماعية في اغتراب الشباب

أولا. تفاقم الفساد الاداري والمالي

١. الآثار السلبية للحرب على البناء الاجتماعي للمجتمع.

عانى المجتمع العراقي من المحن وكوارث الحروب ما عاناه أبان حكم النظام الدكتاتوري السابق والمآسي التي صنعت معانات رهيبة عاشها المجتمع العراقي نتيجة لسياسات وتصرفات انفرادية غير منضبطة التي أدخلت البلد بدوامة الحروب منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عاش العراق سنوات طويلة ومتواصلة من الازمات حين خاض غمار حربين وحصاراً اقتصادياً منذ اب١٩٩٠ ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣وذاق ويلاتها حتى أدت إلى تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وكل هذه التطورات تركت آثار وتداعيات خطيرة على الأوضاع المجتمعية للعراق من الناحية المادية والبشرية واحدثت تصدعا في بنائها وتوازنها ووظائفها . وعلى صعيد اخر أحدثت تلك الظروف تلوثا في المناخ النفسي والاجتماعي على ارض الواقع الذي صار مشبعا بغبار العداوة والاستعداء بين أبنائها هناك حقيقة ان تأثيرات الحرب على المجتمع وما ترتب عليها من مشاكل في الجوانب القيمية والأخلاقية والعلاقات العامة للمجتمع هي المعضلة الأكثر تأثيرا وتعقيدا لما بعد الحرب خاصة انها تبقى مائلة الى حد طويل من الصعب التنبؤ بآثارها في مجتمع مثل المجتمع العراقي.

والمقصود بالفساد الإداري والمالي بأنه (هو سوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردية ، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة لتحقيق مصالح فردية أو جماعية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي مما يؤثر على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين من طالبي الخدمة العامة))(خضير ، ٢٠٠٨ ص١٩٧) .

ويعد الفساد آفة اجتماعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها في مختلف مجالات الحياة وهو موجود أيضا في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة المتعلمة والأمية القوية

والضعيفة، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على المكاسب المادية والمعنوية الغير مشروعة التي ليس له أحقية بها(العكيلي . د.ت ، ص١)، وفي دراسة أجراها الباحث في منطقة الدراسة حول الابعاد الاجتماعية لظاهرة الفساد الإداري، أتضح وجود عدد من الأسباب لتلك الظاهرة وهي:

- **الاسباب الإدارية للفساد الإداري:**

- ضعف كفاءة بعض القيادات الإدارية في إدارة مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية.
- ضعف أجهزة الرقابة الإدارية وعدم استطاعتها كشف المفسدين ومحاسبتهم.
- هجرة بعض الكفاءات الإدارية بسبب الظروف الأمنية.
- التغيرات السريعة والارتجالية في الإدارة أحدثت خللا في الأداء الإداري للمؤسسات الحكومية.
- وجود عناصر غير نزيهة في القضاء تفشل إجراءات محاسبة المفسدين.

- **أسباب اقتصادية** . إن تردي الأوضاع الاقتصادية وقلة الرواتب والأجور التي لا تؤمن مستوى معاشي مقبول فضلا تأثير التضخم باستنزاف جزء منها وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لا مبرر لها وتبعاتها الثقيلة وحالة الفقر لنسبه كبيره من السكان وزيادة نسبة البطالة ومحدودية فرص التوظيف لقلة الاستثمار المحلي والأجنبي في مشاريع جديدة مما دفع هذا الواقع بالفاسدين على زيادة دخولهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للإبقاء على نمط حياتهم(معابره ، ٢٠١١، ص١١٦). وفقد رأى الباحث بان الفساد الإداري والمالي في منطقة الدراسة يرجع إلى أسباب اقتصادية عدة منها :

- الجشع والطمع الذي ظهر عند بعض الموظفين في الحصول على المال بأي طريقة حتى لو كانت غير مشروعة.
- الفروقات الكبيرة في المرتبات بين الوظائف الإدارية العليا والدنيا.
- ارتفاع مستوى المعيشة في العراق وتطور حاجات الانسان وقلة دخل الفرد وصعوبة اشباع الحاجات الأساسية.
- عدم وجود نظام الحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية التي تساعد العاملين على بذل المزيد من الجهود والتمسك بأخلاقيات الوظيفة ومتطلبات العمل .
- ضعف أداء السلطات التشريعية والتنفيذية .

- **الأسباب السياسية** . وهي اخطر واهم الأسباب في انتشار الفساد والرشوة حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطة التي تمكنها من استغلالها لمصالحها الخاصة ، ويحدث الفساد السياسي في الدول خلال العملية الانتخابية

واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات ومحاولات كسب الناخبين بالوسائل التي تلائم كل شريحة، وهكذا يصبح أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون والاتحادات والمنظمات منفذا للفساد إذ يؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم إلى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة (معابره، المصدر السابق، ص١١٥) وتعد العوامل السياسية هي من الأسباب الرئيسية في استشراء ظاهرة الفساد الإداري بالعراق وذلك لعدة أسباب وهي :

- الحصانة السياسية التي يتمتع بها بعض المسؤولين.
- عدم الاستقرار السياسي وقيام كل حزب بتعيين أنصاره في اشغال المناصب المهمة.
- شراء الأصوات الانتخابية من خلال تقديم الرشاوي للناخبين.
- التدخل في إجراءات لجان النزاهة لحماية المفسدين.

- **الأسباب القضائية أو القانونية** . إن عدم وجود قوانين رادعة للفساد في الدول النامية وعدم قدرتها على تنفيذ العقوبات الرادعة التي تفرض على المخالفين كما إن كثرة القوانين لإزالة الفساد الإداري وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد(الهيتي، ٢٠١٠، ص٧٣). ويمكن بيان هذه الأسباب بما يلي:

- إن الثغرات التي توفر بعض الأدوات والآليات التي يستخدمها العاملين في مجال القضاة تسمح لهم ممارسة صلاحياتهم واستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصيه غير مشروعه مثال ذلك، الاستخدام المزدوج في تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها تبعا للأطراف والجهات التي تطبق عليها من خلال محاباة الأقارب والأصدقاء وأصحاب النفوذ وإهمال حق الفقراء والضعفاء وعامة الناس التي تعد مدعاة الفساد الإداري والمالي .
- اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق واثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير الأمر الذي يؤدي إلى بقاء تلك العناصر حرة طليقة .
- تعاون بعض القضاة عن قصد لحماية بعض المتورطين في عمليات الفساد مقابل مبالغ نقدية كبيره أو هدايا عينيه تقدم لهم التي يتعذر عليهم حصولهم عليها بالطرق الشرعية
- قيام بعض المحامين بالدفاع عن قضايا الفساد مقابل مبالغ كبيره جدا متعهدين سلفا ببراءة المتهمين فيها وذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها.
- بعض القوانين لا تجسد المصلحة العامة لعموم السكان وقد وجدت لفئات معينة فضلا عن التغير المستمر للقوانين لنفس الغرض، والثنائية في تفسير القوانين والغموض في نصوصها، وضعف الجهاز القضائي والقانوني، كذلك فان فساد السلطة القضائية يمثل

العقبة الرئيسية في طريق إنجاح أي إستراتيجية ضد الفساد، إذ تعني السلطة القضائية الفاسدة بان الآليات القانونية المصممة لكبح الفساد ستبقى عاجزة برغم فعاليتها وإخلاصها، ولسوء الحظ هناك قصور في الاهتمام في نزاهة السلطة القضائية ونظام العدالة الجنائية.

٢. **ضعف بناء مؤسسات الضبط الرسمية الشرطة والقضاء:** نعني بمؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية الشرطة والقضاء الأجهزة التي تستخدم وسائل ضبطية مكتوبة لألزام الافراد والجماعات في المجتمع على الامتثال لقواعدها وأهدافها وقوانينها المعلنة والظاهرة . وتعد تلك المؤسسات العصب الرئيسي في جسم المجتمع، بسبب كونها تعمل على ربط عناصر المجتمع (الافراد) بشكل منضبط بضوابطه الرسمية والعرفية. وربط كيانات المجتمع بهيكله وعلى هذا الأساس فأن أي خلل او تحلل اجتماعي يرجع بالدرجة الأولى الى نوع وظيفة الضوابط السائدة في المجتمع والى وسائل تطبيقها والى المسؤولين على طرق ومواقع تطبيقها (الهيتي، ٢٠١٠، ص٧٤). وفي رأينا ان احدى الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها سلطة الاحتلال في عام ٢٠٠٣، هي حل أجهزة الشرطة والجيش . وكان لهذا القرار تداعيات كثيرة ساهمت في ارتفاع نسبة الجريمة والانحراف بالمجتمع وتهديد امنه الاجتماعي .وعند تشكيل اول حكومة عراقية بعد الاحتلال شرع الى تأسيس أجهزة الشرطة بعد طرد اغلب عناصرها السابقة بحجة ولائهم للنظام السابق. وقد تدخلت عدة عوامل في تشكيل هذه الأجهزة، منها الحزبية والطائفية، والعشائرية مما جعل تلك الأجهزة تضم عناصر غير كفؤة ومؤهلة لهذا العمل ولا غرابة من انتشار الفساد الإداري والمالي فيها . ويؤكد لنا المبحوثون ان تلك الأجهزة تضم عناصر غير نزيهة ولديهم سوابق إجرامية وانحرافيه .وما حصل للشرطة شمل أجهزة القضاء أيضا .حيث فقدت تلكالأجهزة عددا ليس قليلاً من عناصرها الكفؤة والنزيهة بسبب إحالة البعض منهم للتقاعد او هرب البعض خارج العراق خوفا من تهديد الجماعات المسلحة .وقتل البعض الاخر من قبل العصابات الاجرامية والارهابية .كل هذه العوامل ساهمت في اضعاف دور القضاء وفي محاسبة المجرمين والمفسدين في المجتمع.

ثانياً : ظهور الجماعات المتطرفة

شكل انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد عام٢٠٠٣ عامل توفير بيئة مناسبة داخلية لظهور جماعات اسلامية متطرفة مزقت النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي واصبح العراقي يقتل على الهوية بدون معرفة السبب . ولعبت دول الجوار دورا سلبيا في تغذية العنف بما ينسجم وأهدافها الشريرة في العراق . مما جعل العراق ساحة مفتوحة لص ا رع

القوى الإقليمية بأدوات عراقية وهذا ما يشير الى تقديم الانتماءات والهويات الفرعية والإقليمية على الانتماء والهويات الوطنية (الـداوودي، بغداد،٢٠١٢ ، ص٢٨).

فالطائفية من الاستعدادات البنيوية الكامنة والموجودة في المجتمع العراقي كما سماها عالم الاجتماع) سملزر (بالمهيئات الثقافية .والخطورة فيها انها تستخدم من الدين مبررا لها في ممارسة العنف ضد الاخر نتيجة للاختلاف في المذهب او العقيدة او حتى في الرأي . والطائفية تلغي القيم الدينية الداعية للحوار والتسامح واحترام الأخر الى غير ذلك من القيم التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف.

ومن المفيد ان نذكر هنا انه منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة فأنه لم تحصل مواجهات او احتراب طائفي بين جماهير السنة والشيعة في العراق على الرغم من ان ثقافة التعصب موجودة لدى الطائفتين ولا يمكن انكارها .وكل ما كان يحدث من صراعات طائفية كان سببه خارجياً، والمخاطر والاحداث التي مر بها العراق أثبت توحد الطائفتين . كما حدث في ثورةالعشرين في مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق .وكذلك الحرب العراقية الإيرانية عام١٩٨٠. وعندما انهارت الدولة في ٩ نيسان ٢٠٠٣ انهارت معها كل مؤسسات الضبط الاجتماعي، وازداد الأمر سوءا عندما حلت مؤسسات الضبط الرسمي من قبل قوات الاحتلال، فانتشرت الفوضى في المجتمع العراقي وظهرت جماعات ومؤسسات سريعة إعادة تنشيط التوترات والقيم الساكنة الأثنية والطائفية فكان العنف الطائفي سيد الموقف في المشهد العراقي الجديد. إذ اما بحثنا في العوامل المعجلة للعنف في العراق بعد عام٢٠٠٣ فيمكن إرجاعه الى نوعين من المصادر(معابره ، المصدر السابق ، ص١١٧):

١ –**المصادر الخارجية** : وتتمثل:

أ . **الاحتلال الأجنبي**. تعد قوات الاحتلال الأجنبي للعراق أحد المصادر الرئيسية للآثارة العنف في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حيث فشلت هذه القوات من الالتزام بواجباتها طبقا للقانون الدولي إذ قامت هذه القوات المحتلة بانتهاكات حقوق الأنسان العراقي بارتكابها مجازر قتل بأطلاق النار العشوائي على المدنيين وما قامت به من انتهاكات في سجن أبو غريب كذلك تفكيكها للجيش والشرطة الامر الذي أدى الى حدوث فراغ أمنى ساعدت على تشجيع اعمال العنف كرد فعل مضاد.

ب. صراع النفوذ الأجنبي :ان الانهيار السريع لمؤسسات الدولة عام ٢٠٠٣جعل العراق ساحة مفتوحة لصراع النفوذ الإقليمي والدولي لتحقيق مأرب خاصة مستخدما ضعف النفوس من المجرمين الذين وضعوا خبراتهم بين ايدي من يدفع لهم.

٢. المصادر الداخلية وتشمل:

أ. **إطلاق سراح السجناء** ولاسيما المجرمين المحترفين والذين وجدو في انهيار مؤسسات الضبط الرسمية فرصة لارتكاب جرائم قتل وسلب وخطف.

ب. **ضعف بناء مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية** وخصوصا بعد تشكيلها بعد عام ٢٠٠٣ والذي أستند الى نظام المحاصصة الطائفية والعشائرية والحزبية .وهذا ما هيأ الظروف الملائمة لاختراق تلك الأجهزة من قبل المجرمين.

ج.**غياب البرنامج الوطني الموحد** .والمتمثل بعدم توافق شركاء العملية السياسية في العراق في وضع برنامج وطني موحد مما عمق الخلافات بينهم مما شجع الدول الإقليمية للعراق الى دعم بعض أطراف العملية السياسية لمصلحتها الخاصة .عامل أخر شجع على العنف بكافة أشكاله.

ثالثاً: التغيرات التي طرأت على تركيبة المجتمع العراقي

من الحقائق الثابتة التي لا يمكن أن يختلف فيها اثنان في العراق اليوم، ان الحرب أحدثت تخلخلا واضحا وكبيراً في تركيبة المجتمع العراقي من خلال إعادة توزيع الثروة وخلفت تباينا حادا بين طبقتين، اقلية غنية مستحدثه وفقيرة كبيرة ابتلعت فيها الطبقة الوسطى .حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على اهم التغيرات التي حدثت في التركيب الاجتماعي للمجتمع العراقي في منطقة الدراسة (مصطفى ، ٢٠١١ ، ص٨).

١. **ضعف الطبقة الوسطى** : ان الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي تضم شرائح اجتماعية مهمة كـ(الأطباء، أساتذة الجامعة، التجار، رجال الاعمال، المهندسين وغيرهم) وكانت في السابق تحتل مراكز مهمة في سلم الهرم الاجتماعي، في الوقت الحاضر وفي ظل ظروف الحرب والعنف المجتمعي هاجر عدد كبير من أبنائها الى خارج العراق. فضلا عن فشل سياسات توزيع الثروة توزيعا عادلا اتسم بالانحيازية لفئة دون أخرى حيث احتكرت السلطة ومقربيها للثروة والفعاليات الاقتصادية وأدى ذلك الى ان يخسر المجتمع العراقي .

٢. **المشكلات الاجتماعية للشباب الناجمة عن الحرب.** خلقت الازمات الكثيرة التي مر بها المجتمع العراقي ومنها الحرب، الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية .دفع جميع العراقيين ثمنها وخصوصا فئة الشباب. والشباب هم أكثر الفئات تضرراً في مثل هذه الظروف، فهم الذين يتحملون عبء الحروب والصراعات ومسؤولية الحياة كل هذه الظروف هددت المسيرة الاجتماعية للشباب العراقي وخلقت بيئة اجتماعية مضطربة وقلقة لكثير من الشباب .وتبدوا هذه المشاعر أكثر خطورة عندما تدفع بعض الشباب نحو الجريمة والسلوك المنحرف والشعور باليأس والرغبة بالهجرة خارج العراق

للهروب من هذا الواقع المضطرب. وبخصوص نتائج بحثنا حول موضوع أهم المشكلات الاجتماعية للشباب الناجمة عن الحرب في منطقة الدراسة .

المحور الثاني : واقع السلم الاجتماعي ما بعد عصابات داعش الاجرامية

ان عملية رأب الصدع بين اطراف المجتمع المختلفة في مرحلة ما بعد داعش من اجل تعزيز التعايش السلمي الذي يفضي بدوره الى توطيد السلم الاهلي والمجتمعي من اجل ايجاد اطار عام واساس متماسك لإعادة هيكلة المجتمع وبناءه من جديد هو ليس بالعمل الهين نتيجة الآثار السلبية المتولدة عن قيام عصابات داعش الإرهابية بأرتكاب العديد من الاعمال الاجرامية التي ولدت مقتا لهم وخوفاً منهم من قبل المجتمعات المحلية التي كانت خاضعة لسلطتهم، وفقدان سبل العيش بعد الخراب الذي طال المدن المحررة من قبضة تلك العصابات الإجرامية ، وحالة النزوح الجماعي لسكان المناطق المحررة وما يخلفه هذا النزوح على المدى الطويل من آثار مدمرة على المستويين الاجتماعي والنفسي(سلوم، د.ت ، ص٦٣). ان ابرز ما يتطلبه تحقيق التعايش السلمي وتثبيت اركان السلم الاهلي هو:

١. ضرورة حث النظام السياسي في العراق على العمل بكل الامكانيات لترتيب بيته الداخلي بعدالة ودون تمييز وانحياز وبالسرعة التي تتناسب مع حجم المحن التي يواجهها المجتمع العراقي.
٢. اتخاذ اجراءات واضحة لتحديد كافة الاطراف المعنية في المجتمع دون استثناء ومهما كان حجمها واشراكها في عملية مصالحة حقيقية تضمن تعايشا فعليا لا صوريا.
٣. اشراك المرأة في عملية صنع السلام ومنحها دورا فعالا.
٤. ضرورة تجاوز القيادات السياسية والعسكرية والمدنية مصالحها الخاصة ومنح الاولوية للتفكير بالمصلحة العامة للبلد.
٥. يجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى لأحتضان كافة الافكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن على وفق اسلوب فعال تجنبا لاندلاع النزاعات المحلية مجددا.
٦. ايجاد مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على اشاعة ثقافة التعايش السلمي في العراق شريطة توافر النية الحقيقية والتوجيه الدقيق والجهود الصادقة في هذا المجال.
٧. بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي وتعزيز هويته الوطنية اذا ما اريد للاستقرار ان يستتب والتعايش ان يتجذر مما سينعكس ايجابيا على عملية تعزيز السلم الاهلي وهذا يتطلب اتفاقا سياسيا بين كافة القوى السياسية في البلاد لا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية والتي ستقوم بدور المشجع على التقارب والتصالح والدعوة لنسيان اثار الماضي المليء بالآلام والحقد والكراهية.

٨. الادارة السلمية للتعددية المجتمعية والتي تحفظ للجماعات المتنوعة داخل المجتمع العراقي العيش بسلام على ارض الوطن والتعبير عن تنوعها في اجواء من الاحترام المتبادل.
٩. الاحتكام الى القانون في حل الخلافات الداخلية والذي يعد اهم مؤشرات استقرار السلم الاهلي التفاعلي.
١٠. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة.
١١. تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل على تنمية روح التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وممارسة دور رقابي على عمل الاجهزة الحكومية.

ان التعايش السلمي الذي اريد له ان يكون مشروعا يستهدف بناء المجتمع العراقي من جديد ليعيده الى حالة من التوازن والاستقرار من اجل الانتقال بايجابية الى مرحلة ما بعد داعش سينحرف عن مساره الحقيقي ويتحول الى مشروع سياسي يستهدف التصالح بين الفرقاء السياسيين بغية توزيع غنائم السلطة اذا ما تمت ادارته بطريقة غير سليمة وخاطئة مما سيؤدي الى تجاهل الالتزام الاخلاقي تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الانسان الذي يعد ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي.

دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

١. الصعيد السياسي. ادى الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ الى انهيار الدولة العراقية التي تأسست في عام ١٩٢١، فرض واقع جديد قائم على اساس الفوضى الخلاقة التي ادخلت العراق في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية ، امتزجت فيها الحياة السياسية بظروف امنية غامضة كان للعامل الدولي والاقليمي دوراً كبيراً فيها ، والتي قادت الى تفجر الولاءات التقليدية وانبعاث الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية. وهنا بدأت الاوساط السياسية المعارضة للديمقراطية بخطة لإفشال أي محاولة لبناء هذه الدولة والدليل استمرار حالة التوتر والازمات من عام ٢٠٠٣ ولغاية سقوط بغض المدن العراقي بيد عصابات داعش الإرهابية مما فتح الباب إلى أعادة الوضع السياسي لبناء مجتمع يؤمن بالتعايش السلمي بين الطوائف في تلك المدن(سعيد ، ٢٠١٩ ، ص٢٧٠-٢٧٥).
٢. الصعيد الاجتماعي والثقافي. اثر الواقع السياسي قبل عام ٢٠١٤ على الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي بين بناء المجتمعات العراقية بكل طوائفها بسبب عمل النظام السياسي على اعادة تأسيس الدولة العراقية من خلال انشاء هياكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤطره للمجتمع والمنظمة لسلوكه والقادرة على استيعاب حركة المجتمع بكل اطيافه المتعددة ، بما يضمن استيعاب المعارضة والاختلاف في الرأي والتخلي عن اللجوء الى العصبيات واعادة صياغة الجوانب الدستورية والقانونية بما يتلاءم مع اسس الدولة الحديثة.
٣. الصعيد الاقتصادي. ادى الاحتلال عصابات داعش الإجرامية دوراً مكملا للامريكي للعراق الى تدمير البنى التحتية دون أي خطط للأعمار وقد انعكس هذا التدمير على الاقتصاد العراقي الذي اصيب بالشلل في قطاعاته الصناعية والخدمية والزراعية ، وتحول العراق الى بلد مستورد

لكل شيء بعد ان كان مكتفي ذاتيا ، فمن توقف كامل لكل المصانع والمعامل وتدخل التجار ودول الجوار للحيلولة دون تشغيلها .

٤. الصعيد الخدمي . بسبب تدهور الجانب الاقتصادي والامني أدى ذلك إلى بروز مشاكل كثيرة في الجانب الخدمي مما اثر على الوضع المجتمعي والتي عملت في ضوء هذه الامكانيات على توفير احسن الظروف الاقتصادية للمجتمعات التي بحاجة الى التأهيل، الى جانب تزويد المنظمات الدولية بإحصائيات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي من خلال نشر ارقام عن نسب البطالة والفقر وانتشار الجريمة والمخدرات والاتجار بالبشر، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة العراقية، وانتهاكات حقوق الانسان في السجون العراقية وانعكاس ذلك على تصاعد النعرات والعصبيات القومية والقبلية والطائفية وتهديد كل ذلك للوحدة الوطنية والتعايش السلمي والامن الانساني وبناء السلام والاستقرار المجتمعي سعيد ، ٢٠١٩ ، ص٢٧٥).

المصادر

١. خضير عباس عطوان . دور المؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السنوي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ط١ ، ٢٠٠٨.
٢. رحيم حسن العكيلي . الفساد تعريفة وأسبابه وأثاره ، بيت الحكمة، ط١ ، بغداد ، د.ت .
٣. محمود محمد معابره . ، الفساد الإداري وعلاجه بالشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الإداري)، الجامعة الأردنية ، الاردن ، ٢٠١١.
٤. مصطفى ، عدنان ياسين ، المجتمع العراقي وديناميات التغيير ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ .
٥. سعد سلوم ، المواطنة والتعايش افاق بناء السلام وحدود التأثير المتبادل، من تناسب مفهوم المواطنة محاولة التحول من والى المواطنة الشخصاتية الى المواطنة، مؤسسة مدارك ، بغداد.
٦. د. قاسم علوان سعيد ، منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت ، العدد ٣ ، ٢٠١٩.
٧. الداوودي، ماجد محمد خورشيد ، هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، شركة الديوان للطباعة، يغداد،٢٠١٢.
٨. رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، ٢٠١٠.

Sources:

1. Al-Daoudi, Majid Muhammad Khorshid, The Economic, Social and Psychological Concerns of the Iraqi People Under the US Occupation of Iraq, Al-Diwan Printing Company, Baghdad, 2012.
2. D. Qasim Alwan Saeed, Civil Society Organizations and Peacebuilding in Iraq After 2003, Tikrit University Journal, Issue 3, 2019.
3. Khudair Abbas Atwan. The Role of Civil Society Institutions in Combating Corruption Proceedings and Research of the Annual Scientific Conference, Faculty of Political Sciences, Nahrain University, 1st Edition, 2008.
4. Mahmoud Muhammad crossings. Administrative Corruption and its Treatment by Islamic Law (A Comparative Study of Administrative Law), The University of Jordan, Jordan, 2011.
5. Mustafa, Adnan Yassin, Iraqi Society and the Dynamics of Change, 1st Edition, House of Wisdom, Baghdad, 2011.
6. Rabah Majid Al-Hitti, The Collapse of State Power in Iraq, Dar Al Arab for Studies, Publishing and Translation, Damascus, 2010.
7. Rahim Hassan Al-Aqili. Corruption is a definition, its causes and effects, House of Wisdom, 1st floor, Baghdad, dt.
8. Saad Salloum, Citizenship and Coexistence, Prospects for Peacebuilding and the Limits of Mutual Impact, Who Fit the Concept of Citizenship, Attempting to Transform from and to Personal Citizenship to Citizenship, Madarak Foundation, Baghdad